Political Sciences Journal
Issue (71)) **June** (2026) **ISSN**: 1815-5561 **E-ISSN**: 2521-912X

Qatar's Mediation Strategy: Between Regional Influence and International Presence – An Analysis of Soft Power Use

Alaa Abdullah Rouh Al-Deen *

Receipt date: 9/1/2026 Accepted date: 26/4/2026 Publication date:1/6/2026

https://doi.org/10.30907/jcopolicy.vi71.920

Copyrights: © 2026 by the author.
The article is an open access article distributed under the terms and condition of the (CC By) license Creative Commons Attribution 4.0 International License

Abstract:

This study examines the role of mediation within Qatar's foreign policy strategy, analyzing how it has been employed as an instrument of soft power in the management and resolution of conflicts at both regional and international levels. It addresses a central research problem concerning the motivations behind Qatar's adoption of mediation, its effectiveness in enhancing the state's standing in the international system, and its capacity to adapt to political transformations. These issues are explored through a set of research questions analyzed within an appropriate theoretical framework.

The study traces Qatar's engagement in regional crises originating in its Arab neighborhood, before expanding to encompass more complex international conflicts. These cases are treated as analytical units to explain the diversity of mediation practices and the variation in their political impact. Accordingly, the analysis seeks to understand how mediation operates across different political contexts, as well as the opportunities and constraints these contexts impose on diplomatic effectiveness.

Methodologically, the study adopts a descriptive-analytical approach suited to the nature of the research, enabling a systematic examination of Qatari mediation practices, their mechanisms, and their political implications. The analytical framework draws on Joseph Nye's theory of soft power as an interpretative lens for understanding patterns of non-coercive influence in international relations.

The findings indicate that mediation has constituted a central and defining instrument of Qatar's foreign policy, particularly in addressing crises of varying importance and impact, whether directly affecting Qatar or indirectly shaping regional dynamics. The study further examines whether mediation has enabled Qatar to develop a diplomatic project with regional and international reach comparable to that of major powers. In doing so, it explores the capacity of a small state to expand its influence and transform soft power resources into a strategy for building an effective and influential political presence.

Keywords: Qatari mediation, Qatar's foreign policy strategy, Diplomacy, Soft power.

*Asst.Inst./ Kuwait University/ Gulf and Arabian Peninsula Studies Center/ Department of Political Science/ Specialization in Comparative Politics.
alaa.rouhaldeen@ku.edu.kw
Corresponding author: Alaa Abdullah Rouh Al-Deen**;** email: alaa.rouhaldeen@ku.edu.kw

مجلة العلوم السياسية
العدد (71) حزيران (2026) **E-ISSN**: 2521-912X **ISSN:** 1815-5561

استراتيجية الوساطة القطرية: بين الفاعلية الإقليمية والحضور الدولي– قراءة في توظيف القوة الناعمة

آلاء عبدالله روح الدين*

الملخص:

تناولت هذه الدراسة موقع الوساطة ضمن النهج الاستراتيجي للسياسة الخارجية القطرية، عن طريق تحليل كيفية توظيفها كأداة من أدوات القوة الناعمة في إدارة وتسوية النزاعات على المستويين الإقليمي والدولي. وتنطلق الدراسة من إشكالية رئيسة تتمحور حول فهم دوافع اعتماد الوساطة في السياسة الخارجية القطرية، ومدى فاعلية هذا الخيار في تعزيز حضور الدولة في النظام الدولي، وحدود قدرته على التكيف مع التحولات السياسية، ويتم تناول هذه الإشكالية عبر طرح مجموعة من التساؤلات وتحليل نتائجها في ضوء إطار نظري مناسب.

ينطلق البحث من تحليل مسار مشاركة قطر في أزمات إقليمية انطلقت من محيطها العربي، قبل أن يتسع نطاق هذا الدور ليشمل أزمات دولية أكثر تعقيدًا، وذلك بوصف هذه الحالات وحدات تحليلية تساعد على تفسير تنوع أنماط الوساطة وتباين مستويات تأثيرها. وعليه، يرمي هذا المسار التحليلي إلى الكشف عن الكيفية التي تُوظَّف بها الوساطة ضمن سياقات سياسية مختلفة، وما تفرضه تلك السياقات من فرص وحدود على الفاعلية الدبلوماسية. منهجيًّا، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي–التحليلي لملاءمته طبيعة البحث، إذ يتيح توصيف ممارسة الوساطة القطرية، إلى جانب تحليل آليات توظيفها وانعكاساتها السياسية. وقد استند الإطار التحليلي إلى نظرية القوة الناعمة لجوزيف ناي بوصفها مقاربة تفسيرية لفهم أنماط التأثير غير القسري في العلاقات الدولية.

وتشير نتائج الدراسة إلى أن الوساطة شكّلت الأداة الرئيسة والمركزية في السياسة الخارجية القطرية، خصوصًا في التعامل مع أزمات مختلفة من حيث الأهمية ودرجة التأثير، سواء أكانت مباشرة على مصالح قطر أم غير مباشرة على المنطقة. وعليه، تسعى هذه الدراسة إلى فهم ما إذا كانت الوساطة قد مكّنت قطر من بلورة مشروع دبلوماسي له امتدادات إقليمية ودولية مشابهة لما تنتهجه الدول الكبرى، وذلك لاستكشاف قدرة الدولة على توسيع نفوذها وتأثيرها في المشاريع الإقليمية والدولية، وفهم الآليات التي مكنت قطر من تحويل أدوات القوة الناعمة إلى استراتيجية لبناء حضور سياسي فاعل ومؤثر.

الكلمات المفتاحية: الوساطة القطرية، استراتيجية السياسة الخارجية القطرية، الدبلوماسية، القوة الناعمة.

* مدرس مساعد/ جامعة الكويت/ مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية/ قسم العلوم السياسية/ تخصص في السياسة المقارنة.

المقدمة:

شرعت السياسة الخارجية منذ تولي الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني مقاليد الحكم في 27 يونيو عام 1995، في مرحلة إعادة تموضع استراتيجي شامل، ارتكزت على رؤية دبلوماسية طموحة ترمي إلى تعزيز مكانة الدولة بوصفها جهةً فاعلة في معادلات توازن القوى، ووسيطاً محورياً في إدارة التسويات ضمن أكثر الأزمات السياسية والأمنية، وقد منح هذا التوجه قطر القدرة على توظيف أدوات متعددة من القوة الناعمة لتعزيز حضورها الخارجي، بما في ذلك الوساطة، القنوات الإعلامية مثل قناة الجزيرة، والدعم المالي والمبادرات التنموية، لتشكل مجتمعة واجهة بارزة لسياستها الخارجية، وقد ارتبطت مرحلة الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني بوضع الأسس الأولى لإعادة تموضع السياسة الخارجية القطرية، وصياغة نهج دبلوماسي قائم على الوساطة والانفتاح وبناء الجسور مع مختلف الفاعلين الإقليميين والدوليين، وقد واصل الشيخ تميم بن حمد آل ثاني منذ توليه الحكم في 25 يونيو 2013 تعزيز هذا النهج بما يحافظ على مكانة قطر كدبلوماسية محورية في عدد من الملفات الإقليمية، إضافة إلى توسيع نطاق تحركها ليشمل أزمات دولية متعدد الأبعاد. وقد تجلى هذا الدور بوضوح في إدارة قطر لملفات بالغة الحساسية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية وأزمة التوتر الإيراني– الأمريكي– الإسرائيلي، الأمر الذي أسهم في ترسيخ مكانتها كوسيط يتمتع بثقل سياسي ودبلوماسي يتجاوز حدود الجغرافيا الإقليمية إلى فضاءات أوسع على الساحة الدولية.

كما تتميز التجربة القطرية في مجال الوساطة بعدم اختزالها في الأزمات التي تحظى بتغطية إعلامية واسعة أو تتصدر أجندة التفاعلات الإقليمية، بل امتد نطاقها ليشمل نزاعات ذات تأثير هامشي أو بعيدة عن دائرة الاهتمام الدولي كما هو الحال في أزمة جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعدد من النزاعات في المحيط الأفريقي، بما أضفى على الوساطة القطرية طابعاً دبلوماسياً في إدارة القضايا والنزاعات.

في ضوء ذلك، تتمحور إشكالية البحث في تحديد موقع دبلوماسية الوساطة بوصفها أداة تنفيذية ضمن السياسة الخارجية القطرية في إطار استراتيجيتها العامة، وتحليل

مدى فاعليتها كإحدى أدوات القوة الناعمة في تمكين دولة ذات حجم جغرافي وديمغرافي محدود من الاضطلاع بأدوار إقليمية ودولية مؤثرة في إدارة وتسوية النزاعات، وذلك في ظل بيئة إقليمية ودولية تتسم بدرجة عالية من التعقيد والتنافس، وانطلاقًا من هذه الإشكالية، يسعى البحث إلى الإجابة عن مجموعة من التساؤلات من أبرزها: ما الدوافع الاستراتيجية التي دفعت دولة قطر إلى تبنّي دبلوماسية الوساطة كخيار في سياستها الخارجية؟، وكيف وظّفت قطر دبلوماسية الوساطة في إدارة وتسوية النزاعات على المستويين الإقليمي والدولي؟، وما مدى فاعلية الوساطة القطرية في تعزيز الحضور الإقليمي والدولي للدولة في ظل تباين توازنات القوى والمصالح في النظام الدولي؟

ترمي الدراسة إلى تقديم مقاربة معمقة لفهم دبلوماسية الوساطة بوصفها أداة استراتيجية اعتمدت عليها دولة صغيرة جغرافياً مثل قطر لإعادة تشكيل موقعها وأهميتها على الساحة السياسية بشقيها الإقليمي والدولي. وتفترض الدراسة أن توظيف دولة قطر لدبلوماسية الوساطة بوصفها إحدى أدوات القوة الناعمة أسهم في التخفيف من القيود البنيوية المرتبطة بحجم الدولة الصغيرة، ووسع من نطاق تأثيرها، ومكنها من بناء فاعلية إقليمية متزايدة وحضور دولي مؤثر في إدارة وتسوية النزاعات، بما تجاوز الأدوار التقليدية المتوقعة للدول الصغيرة في النظام الدولي. وفي هذا الإطار، تتيح الدراسة فهم ديناميات التأثير غير التقليدي التي يمكن أن تنتج عن الاستعمال المنهجي لأدوات القوة الناعمة في السياسة الخارجية.

المنهجية:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي–التحليلي بوصفه الأنسب لدراسة موقع دبلوماسية الوساطة ضمن النهج الاستراتيجي للسياسة الخارجية القطرية، وذلك عن طريق توصيف تطور توظيف الوساطة وتحليل أنماط ممارستها في عدد من الأزمات الإقليمية والدولية المختارة بوصفها حالات دراسية مرتبطة بأسئلة البحث. ويركز التحليل على المرحلة

التي شهدت ترسيخ الوساطة كأداة دبلوماسية رئيسة منذ تولي الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، مع تتبع استمرارية هذا النهج وتوسّع مجالاته في عهد الشيخ تميم بن حمد آل ثاني.

وقد طُبِّقَ المنهج إجرائياً عبر تحليل كل حالة وفق ثلاثة مستويات مترابطة: سياق الأزمة وطبيعة تفاعلاتها السياسية، وآليات تدخل الوساطة القطرية وأدواتها الدبلوماسية، ثم انعكاسات هذا التدخل على مسار النزاع ومكانة قطر الدبلوماسية. كما استندت الدراسة إلى تحليل المضمون للبيانات الرسمية والتصريحات الدبلوماسية والوقائع المرتبطة بمسارات الوساطة، بما يتيح قراءة منهجية للبيانات في ضوء الإطار النظري للقوة الناعمة.

وعليه، يسهم هذا المنهج في الربط بين الإشكالية البحثية المتعلقة بدوافع تبني الوساطة وحدود فاعليتها، وبين التطبيق العملي على الحالات الإقليمية والدولية، بما يسمح بتفسير كيفية تحوّل الوساطة إلى مكوّن ثابت في الاستراتيجية العامة للسياسة الخارجية القطرية.

الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات السابقة موضوع الوساطة القطرية من زوايا تحليلية متعددة، شملت أبعادها السياسية والدبلوماسية ودورها في إدارة وتسوية النزاعات، ويستعرض هذا الجزء أبرز ما توصلت إليه هذه الدراسات من نتائج وتحليلات، مع التركيز على تقييم طبيعة الدور القطري وحدوده.

دراسة "دبلوماسية الوساطة القطرية...الفرص والتحديات" لنايري نعيم، (2025).

تناولت الدراسة دور الوساطة القطرية المحوري في إدارة القضايا المعقدة في منطقة الشرق الأوسط، وأثرها في تحقيق أهداف السياسة الخارجية لدولة قطر، والمتمثلة في تعزيز وتوسيع شبكة علاقاتها الإقليمية والإسهام في استقرار أسواق الطاقة، وعن طريق تحليل كيفية توظيف قطر للقوة الناعمة لا سيما دبلوماسية الوساطة كأداة رئيسة في توجهاتها الخارجية. وقد خلصت نتائج الدراسة إلى أن تبني قطر واهتمامها المتزايد

بدبلوماسية الوساطة شكل أحد المرتكزات الأساسية في سياستها الخارجية، وفي الوقت ذاته أسهم في بناء جسور الثقة مع دول المنطقة وتعزيز مكانتها وتأثيرها السياسي.
والذي يميز البحث الحالي عن هذه الدراسة أنه لا يكتفي بتحليل أثر الوساطة القطرية في تحقيق أهداف السياسة الخارجية، بل تسعى إلى تقديم قراءة أعمق لموقع دبلوماسية الوساطة ضمن النهج الاستراتيجي للسياسة الخارجية القطرية، وتحليل ديناميات التأثير غير التقليدي التي أتاحتها الوساطة، وحدود هذا الدور وقدرته على تجاوز الأدوار الوظيفية التقليدية المنسوبة للدول الصغيرة، وذلك ضمن سياق نظرية القوة الناعمة.

دراسة "سياسة دولة قطر وتجربتها في الوساطة وتسوية المنازعات" لمطلق القحطاني وآل ثاني، (2021). أوضحت الدراسة أن تأثير الموقع الجغرافي لدولة قطر ووقوعها بين قوتين إقليميتين متنافستين، هما المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية، شكلت بشكل مباشر استراتيجية توجهات السياسة الخارجية القطرية، إذ إن خصوصية معطياتها الجغرافية والديمغرافية إلى جانب وعيها بطبيعة التوازنات الإقليمية، دفعها إلى تبني سياسة خارجية مستقلة ومحايدة نسبياً، مكنتها من الحفاظ على سيادتها وتعزيز هامش حركتها الإقليمية. في المقابل، يتجاوز البحث هذا الطرح التفسيري القائم على الجغرافيا، لتبحث في موقع دبلوماسية الوساطة ضمن البنية الاستراتيجية للسياسة الخارجية القطرية، وتحليل فاعليتها كأداة مركزية للقوة الناعمة في إنتاج تأثير إقليمي دولي.

دراسة "سياسة قطر الخارجية استثمار في القوة الناعمة (1995-2017)" لطارق محمد، (2024). تمحورت الدراسة حول توجه قطر نحو توظيف القوة الناعمة بوصفها محركاً بنيوياً في سياستها الخارجية، انطلاقاً من سعيها إلى ترسيخ دور إقليمي فاعل يمتد بأبعاده إلى المجال الدولي. وفي هذا المسار، اعتمدت قطر مقاربة متعددة الأدوات للقوة الناعمة، شملت دبلوماسية الوساطة، والتأثير الإعلامي، والمساعدات المالية، بما أتاح لها توسيع نطاق حضورها السياسي وتكثيف انخراطها في القضايا الإقليمية والأزمات الدولية، كما أعاد صياغة موقعها السياسي بما يفوق معطياتها التقليدية.

تناولت الدراسة السابقة توظيف قطر للقوة الناعمة في سياستها الخارجية ضمن إطار عام يقوم على تعددية الأدوات، مع التركيز على نتائج هذا التوظيف في تعزيز الحضور السياسي للدولة إقليميًا ودوليًا، دون تفكيك دور كل أداة على حدة. وعلى خلاف ذلك، تركز الدراسة الحالية على دبلوماسية الوساطة بوصفها الأداة المحورية في مشروع القوة الناعمة القطري، وتحلل موقعها ضمن النهج الاستراتيجي للسياسة الخارجية وحدود فاعليتها، بما يسهم في تفسير كيفية تمكّن الدول الصغيرة من تجاوز أطرها التقليدية وإعادة إنتاج أدوار مؤثرة داخل النظام الدولي.

المبحث الأول: الإطار النّظريّ لدراسة الوساطة القطريّة

أولا: مفهوم الوساطة

من بين المفاهيم الأساسية التي يقتضي التطرق إليها في هذا البحث، يبرز مفهوم الوساطة، خصوصاً أن السياسة الخارجية القطرية اعتمدت عليها كأداة رئيسة ضمن أدوات القوة الناعمة لتحقيق أهداف سياسية محددة. بناء على ذلك، تعرف الوساطة بأنها قيام دولة أو أكثر أو منظمة دولية أو فرد من الأفراد من غير أطراف النزاع بمحاولة التقريب بين وجهات نظر الدول المتنازعة؛ وذلك بحثها على الجلوس إلى طاولة الحوار والمفاوضات وتهيئة الأوضاع والوسائل اللازمة لحل النزاع (المطيري 2017، 41). ووفقاً لذلك، تتيح هذه المعطيات الانتقال إلى تناول الممارسة القطرية وكيفية توظيف أدوات القوة الناعمة في قضايا المنطقة العربية.

ثانياً: مفهوم القوة الناعمة

تستدعي دراسة دبلوماسية الوساطة القطرية الوقوف عند مفهوم القوة الناعمة بوصفها مدخلاً تفسيرياً لفهم كيفية توظيف قطر أدوات التأثير في سياستها الخارجية، ولا سيما تلك الأدوات التي لا تقوم على الإكراه، بل تستند إلى الإقناع وبناء القبول الدولي، بما يمكن الدولة من تحقيق أهدافها الاستراتيجية وتنفيذ توجهاتها السياسية عبر مسارات دبلوماسية. وفي هذا السياق، تعرف القوة الناعمة بأنها "القدرة على التأثير وجذب الآخرين بالإقناع وليس بالإكراه إلى المسار الذي يخدم مصالح الدولة وكيانها باستعمال

وسائل لا تصل إلى التوظيف لأدوات القوة الصلبة غير وسائل الإجبار المادي" (الكعود 2016، 9). يتسق هذا التعريف مع ما طرحه جوزيف ناي في نظريته حول القوة الناعمة، إذ يشير إلى أن القوة في العلاقات الدولية لا تقتصر على الأدوات العسكرية العنيفة، بل تشمل أدوات غير قسرية قادرة على تحقيق أهداف السياسة الخارجية للدولة عن طريق الجذب كأداة للتأثير بدلاً من الضغط والترهيب، إذ تتعزز فاعلية القوة الناعمة كلما ارتبطت سياسات الدولة بدرجة أعلى من القبول الإدراكي لدى الأطراف الأخرى، بما يرفع من قدرتها على التأثير، إذ يرى ناي أن عوامل الجذب تعد أكثر فاعلية في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للدولة مقارنة بالقوة الصلبة التي ترتكز على أدوات الضغط والإلزام (ناي 2007، 24–28).

وفقاً لنظرية ناي، "ترتكز القوة الناعمة لبلدٍ ما على ثلاثة موارد، هي: الثقافة (في الأماكن التي تكون فيها جذابةً للآخرين). وقيمة السياسة (عندما يطبقها بإخلاص في الداخل والخارج)، وسياسيه الخارجية (عندما يراها الآخرون مشروعة وذات سلطة معنوية أخلاقية)" (ناي 2007، 32).

مع ذلك، لا تخلو القوة الناعمة من حدود، إذ يمكن أن يختلف قبول سياسات الدولة بين الدول والمجتمعات، وقد تتأثر فاعليتها بسياقات القوى الإقليمية والدولية، وبالقدرة على الموازنة بين القيم والمصالح. ومن هذا المنظور، يمكن فهم استعمال قطر للثقافة السياسية القائمة على قيم السلام وحقوق الإنسان كأداة ضمن مشروع الوساطة الدبلوماسية، ليس بوصفها مجرد ممارسة أخلاقية، بل كأداة استراتيجية لبناء المصداقية، وترسيخ النفوذ، وتعزيز القدرة على التأثير المقبول سياسيًا وشعبيًا. وتكشف هذه المقاربة كيف يمكن لقطر استثمار قوتها الناعمة ضمن سياستها الخارجية القائمة على الحياد النسبي، لتحقيق أهدافها الإقليمية والدولية، مع مراعاة حدود القوة الناعمة وأهمية التكيف مع موازين القوى، ما يربط الخطاب القيمي بالمنطق البراغماتي وبناء السمعة الدولية من دون الانجرار إلى توصيف ترويجي أو افتراضات قطعية.

كما تشير أدبيات العلاقات الدولية إلى أن الدول الصغيرة غالبًا ما تواجه تحديات ناتجة عن محدودية مواردها المادية والبشرية وصغر مساحتها الإقليمية، مما يحد من قدرتها على استعمال القوة الصلبة أو العسكرية. ولهذا، تلجأ هذه الدول إلى تبني أدوات القوة الناعمة والوساطة الدبلوماسية، لتعظيم حضورها الإقليمي والدولي وتعويض هذا النقص، عن طريق استثمار القيم والثقافة والسياسات المبررة لبناء النفوذ والتأثير (الابراهيم 1982، 43–48). ومن هذا المنطلق، يُمكن فهم الوساطة القطرية كأداة دبلوماسية تمكّن الدولة الصغيرة من تجاوز محدودياتها الجغرافية والديموغرافية، وربط الخطاب القيمي بالمصلحة السياسية وبناء السمعة الدولية، بعيدًا عن التوصيف الترويجي أو الافتراضات القطعية، مع مراعاة حدود القوة الناعمة وأهمية التكيف مع توازنات القوى الإقليمية والدولية.

ثالثاً: مفهوم السياسة الخارجية

وفيما يتعلق بمفهوم السياسة الخارجية، فقد تعددت تعريفاته لدى المختصين والباحثين في العلاقات الدولية تبعاً لاختلاف الزوايا التحليلية التي تناولت سلوك الدولة الخارجي إلا أنها تتقاطع في كونها تشير إلى نمط السلوك الخارجي للدولة وأدوات تفاعلها مع البيئة الإقليمية والدولية بما يخدم تحقيق أهدافها ومصالحها الاستراتيجية. وعليه تم تعريفها على أنها: الأنشطة الخارجية التي تقوم بها الدولة من أجل تحقيق أهدافها في النظام الدولي (أبو صليب 2020، 24). ومن بين التعريفات المتداولة لمصطلح السياسة الخارجية: الاستراتيجية التي ينتهجها صانعو القرار في وحدة دولية ما، تجاه أطراف النظام الدولي الأخرى، لتحقيق أهداف خارجية محورها المصلحة. وتعد السياسة الخارجية عملية مخططة وليست عفوية (أحمد 2015).

المبحث الثاني: السّياسة الخارجيّة القطريّة في المنطقة العربيّة

استطاعت قطر فرض نفسها كفاعل محوري في تسوية النزاعات العربية، من طريق تبنيها نهجاً دبلوماسياً نشطاً، وظفت فيه أدوات القوة الناعمة بفاعلية، إذ اتسمت سياستها الخارجية بانخراط فاعل في جهود الوساطة حيال عدد من الملفات السياسية والقضايا

العربية المعقدة، مرتكزة على معالجة الأزمات وتعزيز الاستقرار عبر آليات الحوار الدبلوماسي والتفاوض، بما يحد من تفاقم التوترات داخل النظام الإقليمي العربي، وقد أصبح هذا التوجه ركيزة مهمة ضمن السياسة الخارجية القطرية.

وعليه، سوف يتناول هذا المبحث الدور القطري في الأزمة اللبنانية والقضية الفلسطينية لفهم طبيعة الممارسة الدبلوماسية القطرية.

أولاً: الوساطة القطريّة في الأزمة اللبنانيّة

بدأت ملامح الاستراتيجية القطرية القائمة على أداء دور الوسيط تتبلور بشكل واضح مع إعلان القيادة القطرية برئاسة الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني رغبتها في التوسط لحل الأزمة اللبنانية، **و**استكمالاً للدور العربي المتصاعد الذي تبنته قطر في سياستها الخارجية، أدت الدوحة دوراً محورياً في الجهود الرامية إلى وقف العدوان الإسرائيلي على لبنان في صيف 2006، والذي استمر قرابة شهر. وقد تمثلت أهمية هذا الدور في فاعلية التحرك الدبلوماسي القطري داخل أروقة مجلس الأمن، إذ أسهمت الدوحة في الدفع باتجاه اعتماد القرار 1701، الذي نص على وقف فوري لإطلاق النار، ولم تقتصر الجهود القطرية على الوساطة الدبلوماسية الرامية إلى وقف إطلاق النار، بل واصلت الدوحة دورها الفاعل في دعم الاستقرار في لبنان، وقد استطاعت عن طريق أدواتها الدبلوماسية في رفع الحصار الجوي الذي فرضه الاحتلال الإسرائيلي على مطار بيروت، والذي استمر قرابة الشهرين، في خطوة جسدت حضوراً دبلوماسياً. أما على الصعيد الميداني، فقد عززت قطر حضورها ودورها الفاعل عبر مشاركتها في قوات اليونيفيل التابعة للأمم المتحدة، تأكيداً على التزامها العملي بدعم الأمن والاستقرار في لبنان، وإدارة مرحلة ما بعد الصراع (مركز برق للأبحاث والدراسات 2025).

وامتداداً لهذا المسار، انتقل الدور القطري من الوساطة في سياق الحرب إلى الدور السياسي المباشر؛ إذ أدت الدوحة دور الوسيط لا سيما في اثناء الجهود الرامية إلى إعادة تأهيل النظام السياسي اللبناني وتهيئة المناخ المناسب لعودة النخب السياسية إلى المشهد العام الداخلي. وقد برزت قطر كطرف وسيط يحظى بقبول واسع من مختلف

الأطراف السياسية في الأزمة اللبنانية، وهو ما مهد الطريق لمبادرتها في جمع الفرقاء على طاولة الحوار الوطني، إذ بادرت القيادة القطرية إلى جمع الأطراف اللبنانية في قمة تصالحية عقدت في الدوحة، وأسفرت هذه الجهود عن توقيع اتفاق مايو 2008، إذ تضمن التوافق على انتخاب ميشال سليمان رئيساً للجمهورية وتشكيل حكومة ائتلاف وطني، وقد أسهم هذا الاتفاق في إخراج لبنان من أزمته السياسية، وهو ما حظي بترحيب مجلس الأمن. (مركز برق للأبحاث والدراسات 2025).

وبالفعل، دخل اتفاق الدوحة حيز التنفيذ، إذ تم انتخاب قائد الجيش اللبناني آنذاك، ميشال سليمان رئيساً للجمهورية من قبل مجلس النواب، في خطوة مثلت تتويجاً للجهود الدبلوماسية القطرية، وقد حظي سيلمان بتأييد واسع من مختلف الكتل النيابية، إذ نال 118 صوتاً من قوى المعارضة والموالاة على حد سواء، ما عكس مستوى الاستجابة السياسية الواسعة لمضامين الاتفاق.

الحاضرون هم أمير دولة قطر، الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، ورئيس الوزراء القطري آنذاك، الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني، بوصفهما الفاعلين والمحركين الأساسيين وراء نجاح اتفاق الدوحة، الذي مثل محطة حاسمة في مسار تفاوضي معقد أنهى أزمة سياسية حادة، تسببت في تدهور كبير في الأوضاع السياسية والأمنية في لبنان، واستمرت لما يزيد عن 18 شهراً (الجزيرة نت 2008).

لم يتوقف الدور القطري عند حدود التسوية السياسية، بل امتد ليعكس مقاربة شاملة تتجاوز إطار الوساطة التقليدية، إذ حرصت الدوحة على استكمال جهودها الدبلوماسية بحضور تنموي وإنساني ملموس. فقد أطلقت عقب اتفاق الدوحة مشروعاً واسع النطاق لإعادة إعمار المناطق المتضررة في جنوب لبنان جراء العدوان الإسرائيلي، في خطوة عكست التزام قطر بدعم الاستقرار من دون اهتمام للانتماءات الطائفية أو العقائدية.

وفي هذا السياق، قام أمير دولة قطر آنذاك، الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني بزيارة رسمية إلى لبنان في عام 2010، شملت تفقده للمناطق الجنوبية التي تكفلت قطر بإعادة إعمارها ضمن مشروعها الإنساني والإنمائي. وقد حملت هذه الزيارة دلالات سياسية

بالغة، وشكلت رسالة واضحة تعكس التزام قطر بدعم لبنان على المستويين السياسي والتنموي. وقد أكد الأمير في زيارته على أهمية الحفاظ على التوافق السياسي الداخلي، بوصفه شرطاً ضرورياً لضمان الاستقرار وتعزيز جهود التعافي وإعادة البناء في مرحلة ما بعد الحرب (الجزيرة نت 2010).

ثانياً: الوساطة القطريّة في مسارات القضيّة الفلسطينيّة

في إطار اتساع الدور الدبلوماسي القطري على الساحة الإقليمية، برزت القضية الفلسطينية كساحة محورية لتجلي هذا الدور. فقد كان للدوحة دور محوري في دعم الجهود السياسية والإنسانية، لا سيما في اثناء عدوان إسرائيل على قطاع غزة في ديسمبر 2008، إذ لجأت قوات الاحتلال إلى سياسات الحصار والتجويع الممنهجة بحق سكان القطاع. وفي ظل غياب موقف عربي موحد وضعف الاستجابة الرسمية، بادرت قطر بالدعوة إلى انعقاد قمة عربية طارئة في الدوحة، سعياً لإعادة توحيد الصف العربي وتقدم نهج سياسي متوازن لمواجهة تداعيات العدوان. وقد لاقت الدعوة استجابة فعلية، إذ انعقدت القمة في يناير 2009، وقد صدر عن القمة سلسلة من المطالب الحازمة، تصدرتها الدعوة إلى الوقف الفوري للعدوان الإسرائيلي ورفع الحصار المفروض على سكان غزة، بما يعيد الاهتمام للحقوق الإنسانية والسياسية المشروعة للشعب الفلسطيني، وقد جسدت هذه المبادرة قدرة الدوحة على الجمع بين الوساطة السياسية والضغط الدبلوماسي الفاعل في لحظة حاسمة من الأزمة (عبد الواحد 2010، 125–126).

وفي ذروة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، برزت قطر كفاعل دبلوماسي محوري في عملية "طوفان الأقصى" التي اندلعت في 7 أكتوبر 2023. وقد أكدت الدوحة من جديد مكانتها كوسيط رئيس من طريق قدرتها على إدارة قنوات تواصل مع طرفي النزاع، الأمر الذي مكنها من الاضطلاع بدور دبلوماسي في جهود التهدئة بين الجانب الإسرائيلي وحركة حماس، التي تمثل الطرف المتنفذ في قطاع غزة، إذ تعززت هذه العلاقة بعد استضافة قطر لقيادات الحركة في عام 2012، في الوقت ذاته منح هذا الموقع

التفاوضي الدوحة هامشاً واسعاً للتحرك الدبلوماسي الفاعل، وسط انسداد قنوات الاتصال التقليدية وتصاعد الأزمة الإنسانية.

إضافة إلى ذلك، شكلت مكانة قطر كأكبر مانح دولي لقطاع غزة عاملاً استراتيجياً أكسبها دوراً محورياً في معادلة الوساطة المتعلقة بالقضية الفلسطينية، لا سيما في ظل العدوان الإسرائيلي المتكرر على القطاع. ومع مرور نحو شهر على اندلاع حرب أكتوبر 2023 وتصاعد وتيرة الصراع، استندت الدوحة إلى أدواتها الدبلوماسية وقدرتها السياسية لأداء دور الوسيط الرئيس والمقبول من الأطراف المعنية جميعها، إذ برز هذا الدور بالرغم من التباينات الجوهرية التي فصلتها عن بعض القوى الإقليمية والدولية، خاصةً الإدارة الأمريكية، فيما يخص إدارة الملف الفلسطيني وقطاع غزة.

وبالرغم من هذه التباينات، تمكنت قطر من ترسيخ موقعها كوسيط مؤثر في مسار معركة طوفان الأقصى، إذ جاء هذا التأثير نتيجة مزيج من الدينامية الدبلوماسية والدور الإعلامي الاستراتيجي. فقد شكل الإعلام القطري وعلى رأسه قناة الجزيرة، منصة رئيسة لنقل التطورات الفلسطينية إلى الرأي العام العربي والدولي، ومع اندلاع معركة طوفان الأقصى استعملت قطر هذا النفوذ الإعلامي لتوضيح أبعاد دورها ضمن مسار الوساطة.

تجلى الموقف القطري منذ الأيام الأولى للأحداث عبر إصدار دعوات صريحة للتهدئة ووقف التصعيد، وهو ما أكدت عليه وزارة الخارجية القطرية في بيان رسمي، شددت فيه على ضرورة تفادي الانزلاق نحو دائرة أوسع من العنف. وفي الوقت ذاته، حمّلت الدوحة الكيان الصهيوني المسؤولية الكاملة عما آلت إليه الأوضاع في السابع من أكتوبر 2023، واصفة أن هذه التطورات جاءت نتيجة مباشرة للانتهاكات الممنهجة والسياسات القمعية القائمة بحق الشعب الفلسطيني (عزم 2024، 4-7).

ويأتي هذا الموقف انسجاماً مع الثوابت السياسية الخارجية القطرية، التي جعلت من الوساطة الدبلوماسية والحوار أدوات مركزية لتحقيق السلام وتسوية النزاعات أو الصراعات. انطلاقاً من هذا النهج، بادرت الدوحة بسرعة وبصورة مباشرة إلى الانخراط في ملف عملية طوفان الأقصى، مدركةً أن تصاعد الأحداث على الأرض قد يفضي

إلى توسيع نطاق الأزمة وتفاقم تبعاتها، بما يهدد بتعقيد المشهد الإقليمي ككل. ومن هذا المنطلق، عملت الوساطة القطرية على خلق مسارات تفاوضية مفتوحة، تجمع بين إدارة الأزمة الراهنة والتحضير لمعالجة جذور النزاع بطريقة مدروسة (عزم 2024، 6-7). وعليه، "بدأت الدوحة، بعد ساعات فقط من حدوث عملية طوفان الأقصى، التوسط في ملف تبادل الأسرى، وخصوصاً إطلاق سراح أسيرات إسرائيليات مدنيات، وأسرى يحملون جنسيات أجنبية، منها الأمريكية، وقالت مصادر في حركة حماس للإعلام، في 8 تشرين الأول/ أكتوبر، إن هذه الوساطة جاءت بدعم أمريكي" (عزم 2024، 7).

وصولاً إلى "الجهود في 24 نوفمبر 2023 في إقرار أول هدنة، والتي دامت أسبوعاً واحداً جرى خلالها إطلاق سراح 105 من الرهائن الإسرائيليين في قطاع غزة مقابل الإفراج عن 240 أسيراً فلسطينياً من سجون الاحتلال الإسرائيلي" (عاشور 2024، 122)، وفي مرحلة لاحقة، وبموجب وساطة قطرية بمشاركة فرنسية تم التوصل إلى اتفاق حول إدخال مساعدات إغاثية عاجلة إلى قطاع غزة، شملت أدوية ومستلزمات طبية ضرورية، في إطار ترتيب سياسي متوازن، وقد أتاح هذا التوافق أيضاً إيصال الأدوية إلى الأسرى الإسرائيليين المحتجزين داخل القطاع (عزم 2024، 7).

في هذا السياق، برز الدور القطري بشكل واضح في أزمة طوفان الأقصى، إذ تم إدارة مسار النزاع والعمل على تكييف السياقات السياسية لتقليل حدتها وتوسيع نطاق الحلول الممكنة، وقد تمكنت الوساطة القطرية من إقامة قنوات تفاهم بين طرفين متباينين في صلب سياساتهما، وهما حركة حماس والكيان الصهيوني، ويبرز هذا النهج أن الوساطة القطرية لم تكن مجرد تدخل مؤقت، بل أنموذج متكامل للوساطة الفاعلة التي تجمع بين الدبلوماسية والحياد الاستراتيجي، والقدرة على التأثير في مجريات الأحداث المعقدة فور نشوئها وفي لحظتها.

في القضية الفلسطينية، أدركت قطر أن إدارة النزاع تتطلب توظيف أكثر من أداة ضمن القوة الناعمة، إذ كانت الوساطة الدبلوماسية الأداة الأساسية لتقريب وجهات النظر بين الأطراف، فيما أدت القوة الإعلامية دورًا داعمًا يبرز جهود الدوحة ويضفي وضوحًا على

القضية الفلسطينية، بحيث يسهم هذا التكامل بين الوساطة والإعلام في إظهار قدرة قطر على أن تكون لاعبًا مؤثرًا في القضايا الإقليمية والدولية.

انتقالًا من دراسة ممارسة قطر للوساطة الدبلوماسية في أزماتها ضمن المحيط العربي، يمتد البحث ليشمل الدور الذي مارسته الوساطة القطرية في القضايا الإقليمية ذات الأبعاد الدولية والأزمات الدولية المعقدة.

المبحث الثالث: الدّور القطريّ بين محوريّة التّأثير الإقليميّ وتعاظم الحضور الدّوليّ

لم تقتصر الدبلوماسية القطرية على التعاطي مع القضايا والأزمات العربية فحسب، بل تبنت نهج الوساطة كخيار سياسي عابر للحدود الإقليمية، لتغدو فاعلاً محورياً في إدارة ملفات إقليمية ودولية على حد سواء. وقد انطلقت هذه الرؤية من إدراك أن المنطقة العربية ليست بمنأى عن الأزمات الدولية، وأن تداعيات هذه الأزمات سواء المباشرة أم غير المباشرة قد تنعكس على استقرار الدول العربية وأمنها الإقليمي. ومن هذا المنطلق، انخرطت الدوحة في مسارات تفاوضية متعددة، شملت نزاعات داخلية لدول إقليمية وكذلك دولية، جزء منها: اتسم بسياقات معقدة تتطلب قنوات حوار مفتوحة وأدوات وساطة فعالة قادرة على تهيئة بيئة ملائمة للتسويات.

بناءً على ذلك، سيتم تناول دراسة دور الوساطة القطرية في إدارة أزمة الصراع الإسرائيلي–الإيراني، التي شهدت تدخل الولايات المتحدة، إضافة إلى دور الوساطة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي تميزت بكونها أزمة محدودة الاهتمام الدولي.

أولاً: قطر كوسيط في المثلث الأمريكيّ– الإسرائيليّ– الإيرانيّ

اندلع في 13 من يونيو صراع عسكري مباشر بين إيران وإسرائيل، إذ نفذت إسرائيل هجمات جوية واسعة استهدفت مواقع استراتيجية إيرانية بما في ذلك المنشآت العسكرية والنووية، في خطوة وصفتها وقائية لتقويض قدرات الردع الإيرانية. وبناءً على ذلك، ردّت طهران بإطلاق ضربات مضادة لتعزيز الردع وإعادة صياغة موازين القوى الميدانية والسياسية في المنطقة (الزوري 2025).

مع تصاعد المواجهة، شاركت الولايات المتحدة مباشرة إلى جانب إسرائيل، ما أدى إلى توترات عسكرية غير مسبوقة، شملت ضربات على منشآت إيرانية. في المقابل، ردت إيران بسرعة عبر استهداف قاعدة العديد في قطر، إلا أن الدفاعات الجوية القطرية أحبطت الهجوم ومنعت وقوع خسائر كبيرة. وعليه، سارعت الدوحة لإصدار بيان يدعو للعودة إلى الحوار والمفاوضات، محذرة من أن استمرار التصعيد قد يهدد الأمن والاستقرار الإقليمي ويعقد شبكة النزاعات في المنطقة (الجندي 2025).

في خضم هذا التوتر والتصعيد، وخصوصاً بعد وصول الصراع إلى قاعدة العديد الأمريكية في قطر، لم يكن أمام قطر خيار الدخول المباشر في مسار النزاع، بل فرضت عليها الأحداث التمركز في العمق الاستراتيجي للصراع. وبناء على ذلك، تموضعت قطر كجسر للتواصل ومساحة محايدة مسخرة أدوات الدبلوماسية لإعادة توجيه مسار الأزمة نحو حلول سياسية ودبلوماسية مع التركيز على الحد من التصعيد وفتح قنوات تفاهم بين الأطراف المتصارعة.

وفي هذا السياق، نجحت الجهود الدبلوماسية التي قادتها قطر بطلب أمريكي مباشر في التوصل إلى اتفاق مفاجئ لوقف إطلاق النار، وقد جاء الاتفاق نتيجة الاتصال الذي أجراه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مع أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد، طالبا منه التدخل لإقناع إيران بالموافقة على المقترح الأمريكي الذي كانت إسرائيل قد أبدت استعدادها لقبوله (الجزيرة نت 2025ج)، إذ إن هذا الاتصال فتح الباب لتحركات دبلوماسية مكثفة أجرتها الدوحة مع الجانب الإيراني، وقد أسفرت هذه الاتصالات عن التوصل إلى تفاهم لوقف إطلاق النار بين الجانبين، ليعلن بعد ذلك الرئيس ترامب دخول الاتفاق حيز التنفيذ (الجزيرة نت 2025ج).

يتضح من ذلك أن في هذا الملف، اختارت قطر من بين أدوات القوة الناعمة التركيز على الوساطة كأداة استراتيجية مركزية، لتسهيل التفاهم بين الأطراف المتصارعة والحد من تداعيات النزاع على مصالحها.

إذ كانت قطر تدرك أنها تفتقر إلى مقومات القوة الصلبة اللازمة لمواجهة تهديدات أي قوى إقليمية ودولية كبرى، ومن ثم لم يكن بإمكانها الدخول المباشر في النزاع كطرف متحارب. وبناءً على هذا الوعي، تبنت قطر مسار الوساطة كأداة دبلوماسية أساسية تمكنها من اداء دور مؤثر وفاعل في إدارة النزاع مع الحفاظ على الحياد النسبي. وفي الوقت ذاته، لم يكن هذا النجاح ممكناً لولا قبول الأطراف الكبرى – الإقليمية والدولية – بوجود قطر كوسيط، إذ إن الشرعية والقبول لدى هذه القوى يمثلان شرطاً أساسياً لتتمكن قطر من ممارسة نفوذ في صراعات تتجاوز قدراتها العسكرية. ومن هذا المنطلق، يعكس الدور القطري كيف يمكن لدولة ذات حجم صغير ومحدود الموارد العسكرية، وتحويل قيودها البنيوية إلى نقاط قوة عبر أدوات القوة الناعمة ـ الوساطة. مما يعزز موقعها الإقليمي والدولي ويمكّنها من التأثير في مجريات الأحداث السياسية، بعيداً عن الانخراط العسكري المباشر في الصراعات.

ثانياً: الوساطة القطريّة في أزمة جمهوريّة الكونغو الدّيمقراطيّة

برز الدور القطري في النزاع القائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية كامتداد لاستراتيجية الدوحة في استعمال الوساطة الدبلوماسية لتعزيز حضورها الدولي، وعلى الرغم من محدودية الاهتمام الإعلامي والسياسي الدولي بهذا النزاع مقارنة بالأزمات الأخرى، اختارت قطر التدخل في إطار نهج الوساطة الاستباقية، سعياً لتوسيع نطاق تأثيرها كوسيط مستقل بعيداً عن الاستقطابات التقليدية، وموضحةً قدرة الدول الصغيرة على ممارسة نفوذ دبلوماسي في أزمات دولية معقدة من دون الاعتماد على القوة العسكرية. ويعكس هذا التدخل التزام قطر بتوظيف أدوات القوة الناعمة لتحقيق أهداف استراتيجية، وإبراز مرونتها في إدارة النزاعات ذات الأبعاد الإقليمية والدولية، بما يعزز مكانتها السياسية في الساحة العالمية. (الجزيرة نت 2025أ).

شهدت جمهورية الكونغو الديمقراطية سلسلة متواصلة من النزاعات المسلحة منذ الإطاحة بالرئيس موبوتو، بدءًا من تمردات لوران كابيلا وصولاً إلى الحروب الأهلية بين 1996 و2024، التي تميزت بتدخلات إقليمية ودولية متكررة وتغيرات متلاحقة في القيادة. وقد

أظهرت هذه الأزمات تعقيد المشهد السياسي الداخلي، مع فشل محاولات تحقيق الاستقرار الدائم عبر الحوار ودمج المتمردين في الجيش النظامي، ما أدى إلى تجدد النزاعات بشكل متسلسل. وتُعد هذه الحروب من بين أكثر النزاعات دموية في التاريخ المعاصر، نظرًا لحجم الخسائر البشرية وتداخل المصالح الإقليمية والدولية، وهو ما يبرز تحديات الوساطة الدبلوماسية في إدارة أزمات متشابكة ومعقدة مثل أزمة الكونغو (الجزيرة نت 2025أ).

وفي ظل تبادل الاتهامات المتبادلة بين أطراف النزاع، جاءت خطوة غير مسبوقة على الصعيدين الإقليمي والدولي، إذ استضاف أمير دولة قطر، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، في مارس2025 قمة جمعت بين رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية فيليكس تشيسيكيدي، ورئيس رواندا بول كاغامي، في أول لقاء مباشر بين الطرفين منذ اندلاع الجولة الأخيرة من الصراع (الجزيرة نت 2025ب). في حين كانت الحكومة المركزية في كينشاسا ترفض الجلوس إلى طاولة الحوار مع المتمردين قبل انسحابهم من المناطق المحتلة، تمكنت دولة قطر في إقناع الأطراف بضرورة الجلوس إلى طاولة المفاوضات وجهاً لوجه. وقد استمر هذا الحوار بشكل دوري ومنظم على مدار عدة أشهر، مما أتاح للطرفين الدخول في قنوات التواصل وبناء مستوى أولي من الثقة المتبادلة لتسوية النزاع. وقد توجت هذه المساعي بالتوقيع على إعلان المبادئ في العاصمة الدوحة، والذي نص على وقف دائم لإطلاق النار، ممهداً الطريق أمام مسار شامل نحو السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (الجزيرة نت 2025ب).

وبينما تجاهلت الساحة الإعلامية تطوراته وابتعدت عدسات السياسة الدولية عن تفاصيله، وتحركت قطر بخطوات عملية وهادئة لتقريب وصياغة مسار تفاوضي أعاد النزاع إلى واجهة الحلول الممكنة، وقد أكسبها هذا الحضور بالرغم من الضعف الإعلامي إشادات عربية وأفريقية ودولية، توجت ببيان رسمي صادر عن وزارة الخارجية الأمريكية، ثمن جهود الدوحة وعدّها تحولاً نوعياً في مسار تسوية نزاع "استعصى" على الحل لسنوات طويلة (الجزيرة نت 2025ب).

في هذه الأزمة، اعتمدت قطر بشكل أساس على الوساطة الدبلوماسية كأداة رئيسة لتقريب وجهات النظر بين أطراف النزاع، من دون اللجوء بشكل واضح إلى أدوات تأثير أخرى، وهو ما تجلى في توقيع إعلان وقف إطلاق النار في العاصمة الدوحة.

بعد مراجعة المسار الذي اتخذته الوساطة القطرية في الأزمات التي أثرت فيها وتلك التي لم يكن لها تأثير مباشر فيها، يمكننا الآن الانتقال لمناقشة هذا الدور وتحليل أبعاده، بما يتيح فهم الهدف الاستراتيجي وراء اعتماد الدوحة لهذه الوساطة ضمن سياستها الخارجية.

المناقشات:

كشفت الدراسة على مستوى أكثر عمومية أن دبلوماسية الوساطة بوصفها أحد المسارات التنفيذية للقوة الناعمة، تشكل أداة فاعلة لتعظيم نفوذ الدولة وبسط حضورها السياسي في الساحة الإقليمية والدولية، وعن طريق هذا الدور تتيح هذه الأداة (الوساطة) للدول ولا سيما محدودة المساحة والقوة الصلبة التحرر من القيود البنيوية التي يفرضها حجمها الجغرافي والديمغرافي، بما يمكنها من تجاوز أنماط السلوك التقليدية المرتبطة بمحدودية القدرات المادية، وبذلك تتحول الوساطة من مجرد ممارسة دبلوماسية وقتية إلى آلية استراتيجية تعيد صياغة موقع الدولة داخل توازنات النظام الدولي، وتمنحها قدرة على التأثير المقبول سياسياً وشعبياً، بل المطلوب أحياناً من قبل القوى الكبرى الفاعلة في النظام الدولي، مما يعزز منسوب الشرعية الرمزية لدورها ويسهم في ترسيخ قبولها لدى المجتمعات المعنية، وليس لدى النخب وصناع القرار فقط.

في ضوء ذلك، يتضح جلياً أن دولة قطر اتجهت نحو تبني مسار الدول الفاعلة في النظام الدولي، متحررة من بوتقة السلوك التقليدي التي غالباً ما تحاصر الدول المحدودة المساحة ضمن أدوار هامشية التأثير، وقد تحقق هذا الخروج عن طريق بوابة أدوات القوة الناعمة، التي شكلت الإطار الأوسع لتحركها الخارجي، وكان منفذها العملي يتمثل في الوساطة الدبلوماسية، إذ أتاح هذا النهج لقطر الانتقال من منطق ردود الفعل إلى منطق المبادرة، والمشاركة الفاعلة في إدارة الأزمات الإقليمية والدولية.

وفي مستوى أكثر تركيباً، يتبين أن أدوات القوة الناعمة لم تعد مجرد آليات تكميلية في سلوك الدول الصغيرة، بل أسهمت في بلورة "مشروع سياسي" متكامل يعيد تعريف أدوارها داخل النظام الدولي، فقد كشفت التجربة القطرية أن عن طريق توظيف أدوات القوة الناعمة باتت الدول الصغيرة قادرة على تبني طموحات وتأدية أدوار لا تختلف في جوهرها عن مشاريع الدول الكبرى، والتي تتمثل في التأثير بمحيطها الإقليمي وبناء حضور يتجاوز حدودها الجغرافية. في هذا السياق، يتحول البعد الإقليمي بوصفه نقطة الانطلاق تدريجياً إلى تأثير دولي تراكمي قائم على القبول والشرعية، لا على الإكراه أو سياسة فرض الواقع. وعليه، يمكن القول إن دبلوماسية الوساطة شكلت المسار العملي لتحقيق المشروع القطري، إذ أثبتت قطر وفق استراتيجية سياستها الخارجية قدرتها على نقل الدولة من موقع التأثر بمجريات الأحداث السياسية إلى موقع الفاعل والمؤثر في مسارات الصراعات والتفاعلات الدولية، وهنا يتضح بشكل جلي أن الوساطة القطرية تحديداً عكست تحولاً نوعياً في فهم العلاقة بين الحجم المادي للدولة ومكوناتها في النظام الدولي، وفي الوقت ذاته برهنت استراتيجية ممارسة الوساطة أن الفاعلية الدولية لم تعد رهينة الامتداد الجغرافي، ولا مقيدة بالمقومات التقليدية التي كرستها الدول الكبرى تاريخياً بوصفها شروطاً حصرية للتأثير في صياغة المشهد السياسي بشقيه الإقليمي والدولي، فقد جرى تجاوز هذا الإطار التفسيري لصالح تصور بديل يقوم على إنتاج أدوار سياسية ووظيفية فاعلة تعيد صياغة موقع الدولة داخل التفاعلات الدولية بعيداً عن منطق نهج القوة المفرطة والإرغام.

كما يتضح أنّ فاعلية دبلوماسية الوساطة لا تتشكل بصورة فورية أو عبر تدخلات معزولة، بل تبنى عن طريق مسار تدريجي يبدأ بالانخراط في نزاعات تقع ضمن المحيط الإقليمي المباشر للدولة، إذ يعد هذا المحيط المجال الأول لاختبار قدرة الدولة على إدارة التناقضات السياسية، وبناء الثقة والتعامل مع تعقيدات الصراعات التي تتداخل فيها العوامل الأمنية والمصالح المتشابكة. وعليه، فإن نجاح الدولة في هذا النطاق القريب يمثل قاعدة تأسيسية تتيح لها ترسيخ مصداقيتها كوسيط.

علاوة على ما ذُكر، تؤكد التجربة القطرية أن النجاح في الوساطة لا يفترض بالضرورة توافر علاقات متوازنة أو ودية مع أطراف الصراع جميعا، إذ برهنت هذه التجربة أن امتلاك قنوات تواصل فاعلة، إلى جانب القدرة على الفصل بين المواقف السياسية المعلنة ومتطلبات إدارة النزاع، يعد أكثر أهمية من الحياد الشكلي، ويتجلى ذلك بوضوح في دخول قطر في أزمات معقدة من بينها أزمة التوتر الإيراني– الأمريكي– الإسرائيلي، إذ لم يشكل وضوح موقفها السياسي من بعض الأطراف لا سيما الإسرائيلي عائقاً أمام اضطلاعها بدور الوسيط في مسار التهدئة وخفض التصعيد.

كما تبرز هذه التجربة أن الوساطة الفاعلة تستلزم امتلاك الوسيط حساً تفاوضياً عالياً يقوم على تقبل التناقضات، وإدارة الكلفة السياسية، والاستعداد لتقديم تنازلات محسوبة لا تفهم بوصفها ضعفاً، بل بوصفها استثماراً سياسياً يخدم هدفاً أعلى يتمثل في احتواء النزاع وتعزيز الاستقرار. وعليه، فإن دخول الدولة في وساطة مع أطراف تصنف خصوماً أو أعداء لا يعد خروجاً عن الثوابت بقدر ما يعكس نضجاً دبلوماسياً وقدرة على توظيف البراغماتية الأخلاقية لخدمة غايات استراتيجية بعيدة المدى.

وفيما يتعلق بدور قطر في أزمات محدودة الحضور الإعلامي والاهتمام الشعبي، كما في حالة النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يظهر بعداً دلالياً مهماً في فهم منطق وساطتها، فهذه الأزمة التي لا تحظى بمتابعة واسعة على الساحتين الإقليمية والدولية، ولم تمثل ساحة نفوذ تقليدية أو مجالاً لتحقيق مكاسب سياسية مباشرة، ومع ذلك اختارت الدوحة المشاركة فيها بوصفها وسيطاً، إذ يعكس هذا السلوك رغبة قطر في ترسيخ صورة مفادها أن دبلوماسية الوساطة التي تعتمدها ولا ترتبط بانتقائية القضايا أو بحسابات المصلحة وإنما تنطلق من الإطار النظري للقوة الناعمة التي تُعرف الوساطة كأداة لتحقيق الاستقرار واحتواء النزاعات بحد ذاتها.

وبهذا المعنى، تسعى قطر إلى تأكيد أن وساطتها ليست مشروطة بتأثير الأزمة على مصالحها المباشرة أو على محيطها الإقليمي، بل تمارس دوراً سياسياً دبلوماسياً. ويأتي ذلك في تمايز واضح عن سلوك العديد من الدول، التي غالباً ما تنخرط في الوساطات

والصراعات حينما تتقاطع مع مصالحها السياسية أو الاقتصادية ولو بصورة غير مباشرة. وعليه، فإن هذا النمط من الانخراط يعزز طرح أن الوساطة القطرية تقدم كقوة ناعمة ذات بعد معياري، ترمي بشكل أساس إلى ترسيخ الاستقرار وتعزيز الشرعية الدولية للدور القطري.

تكشف التجربة العملية للوساطة القطرية أن هذا الدور لم يُبنَ على افتراضات نظرية حول فاعلية القوة الناعمة، بل تبلور عن طريق إدارة واقعية للنزاعات في بيئات عالية التعقيد، ففي سياق التصعيد العسكري بين إيران وإسرائيل، واجهت قطر وضعاً يمس محيطها الأمني المباشر، ما فرض عليها التعامل مع الأزمة بمنطق احتواء التصعيد لا الانخراط فيه، وقد انعكس ذلك في قدرتها على الحفاظ على قنوات اتصال مفتوحة مع الأطراف المتصارعة، مستندة إلى توازن دقيق بين العوامل السياسية ومتطلبات الوساطة، وهو ما أتاح لها أداء دور وظيفي في تخفيف حدة التوتر.

هذه الممارسة تشير إلى أن الوساطة، بالنسبة لقطر، تمثل آلية تشغيلية لإدارة الأزمات ضمن حدود قدراتها، وليست مجرد خطاب دبلوماسي، إذ تُستعمل كوسيلة لإعادة توجيه مسار النزاعات نحو مساحات التفاوض، بما يعزز حضورها السياسي دون الارتكاز على أدوات القوة الصلبة.

وفي إطار تحليل أكثر عمقاً، يتبين أن دولة قطر قد تبنت نهج الوساطة كخيار استراتيجي في سياستها الخارجية، انطلاقاً من إدراكها لخصوصية البيئة الإقليمية التي تنتمي إليها، والتي تتسم بالتوترات المستمرة والصراعات الممتدة، إضافة إلى الخلافات التي تبرز بين حين وآخر بين مختلف الفاعلين في محيطها العربي والخليجي، وقد تعزز هذا التوجه بشكل ملحوظ أكبر عقب الأزمة الخليجية (أزمة الحصار) عام 2017، والتي سبقتها أزمة سحب السفراء، إذ شكلت هذه التحديات الأمنية والسياسية دافعاً جوهرياً لقطر على مواصلة تبني مقاربة الوساطة الفاعلة في السياسة الخارجية، وقد عملت الدولة على تعزيز هذا الدور وتوسيعه، عن طريق استثمار أدوات القوة الناعمة

والوسائل الدبلوماسية المتنوعة، لترسيخ مكانتها كلاعب محوري قادر على إدارة النزاعات والصراعات السياسية.

تنطلق الوساطة القطرية من أنموذج القوة المتداخلة، الذي يقوم على تكامل أدوات دبلوماسية وسياسية وإعلامية واقتصادية ضمن نطاق القوة الناعمة، من دون الاعتماد على أدوات القوة الصلبة التي تمتلكها، فقد أدركت قطر من طريق تجاربها السابقة أنها تمتلك من الخصائص والمؤهلات التي تمكنها من التحرك بفاعلية ضمن مسارات الوساطة، ويأتي هذا التوجه انسجاماً ينسجم مع أهداف سياستها الخارجية المتمثلة في حماية أمنها القومي وتعزيز مصالحها الاستراتيجية، كما أسهم تراجع أدوار القوى الإقليمية والدولية التقليدية في قيادة مسارات التسوية الدبلوماسية في ترسيخ الدور القطري، إذ شهدت السنوات الأخيرة نوعاً من الانكفاء السياسي لعدد من الفاعلين الدوليين عن ملفات المنطقة، نتيجة انشغالهم بأزمات داخلية أو إعادة ترتيب أولوياتهم الجيوسياسية. وقد أوجد هذا الفراغ فرصة لإعادة رسم توازنات المشهد الدبلوماسي، وقد أدركت قطر هذه الفرصة لتوجيه سياستها الخارجية بشكل استراتيجي، بما يعزز صورتها كفاعل دبلوماسي محوري، لا سيما في الملفات المتأزمة ذات الأبعاد الجيوسياسية المعقدة.

وجاء هذا التمركز ضمن إطار مؤسسي يدعم مسار السياسة الخارجية لدولة قطر، مستنداً إلى ما نصت عليه المادة السابعة من الدستور القطري، والتي تؤكد على أن "تقوم السياسة الخارجية للدولة على مبدأ توطيد السلم والأمن الدوليين، عن طريق تشجيع فض المنازعات الدولية بالطرق السلمية، ودعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتعاون مع الأمم المحبة للسلام" (الدستور الدائم لدولة قطر 2024، 8). وهو ما وفر للوساطة القطرية غطاءً قانونياً ودستورياً، ومكنها من التحرك ضمن هذا المسار بما يتجاوز الحدود الجغرافية لدولة قطر، لتصبح مكوناً رئيساً في إدارة وتسوية النزاعات الإقليمية والدولية.

الخاتمة:

أظهرت نتائج الدراسة أن تبني قطر لدبلوماسية الوساطة تجاوز حدود المناورة الوقتية، بل جاء في إطار توجه استراتيجي واعٍ، ارتبط بإدراك الدولة لحدود قدراتها البنيوية ورغبتها في تحويل هذه المحددات إلى مصادر تأثير، فقد جاءت الوساطة كأداة تسمح لقطر بتوسيع هامش حركتها الخارجية عبر إدارة النزاعات بدلاً من الانخراط فيها، وهو ما وفر لها مجالاً لبناء حضور دبلوماسي يتجاوز وزنها الجغرافي والديموغرافي.

إذ إن توظيف الوساطة لم يقتصر على نطاق جغرافي أو نوع محدد من الأزمات، بل اتسم بالمرونة والتدرج، بدءاً من أزمات محيطها العربي وصولاً إلى قضايا إقليمية ودولية أكثر تعقيداً. هذا الامتداد عكس قدرة قطر على تكييف أدواتها الدبلوماسية مع طبيعة كل أزمة، مستندة إلى شبكة علاقات متوازنة وإلى نمط من التأثير غير القسري يعزز فرص القبول لدى الأطراف المتنازعة.

إذ تشير الحالات المدروسة إلى أن نجاح الوساطة القطرية لم يكن مطلقاً أو قابلاً للتعميم، بل ظل مرتبطاً بسياقات سياسية محددة وبمدى استعداد الأطراف لقبول الوسيط. ومع ذلك، فقد أسهم هذا الدور في إعادة تشكيل موقع قطر على المسرح السياسي الإقليمي والدولي، إذ أصبحت تُقرأ كفاعل دبلوماسي قادر على إدارة مسارات التهدئة وفتح قنوات التواصل في لحظات الأزمات، من دون أن يعني ذلك تحررها من القيود التي تفرضها توازنات القوى الكبرى.

في ضوء ذلك، يمكن القول إن دبلوماسية الوساطة شكلت إحدى الركائز العملية لمشروع السياسة الخارجية القطرية، ليس بوصفها بديلاً عن أدوات القوة الأخرى، بل كآلية تمنح الدولة الصغيرة مساحة مناورة سياسية وتراكم رصيداً من الثقة الدولية، غير أن استدامة هذا الدور تظل مرهونة بقدرتها على الحفاظ على التوازن بين الطموح الدبلوماسي ومتطلبات البيئة الإقليمية والدولية المتغيرة، وهو ما يفتح المجال لمقاربات بحثية مستقبلية تستكشف حدود هذا الأنموذج وإمكانات تطوره، إذ يمكن توسيع البحث ليشمل تقييم دور الوساطة القطرية في أزمات إضافية ذات أبعاد إقليمية ودولية، مع التركيز على قياس

فعالية الوساطة في ظل تغير توازنات القوى الدولية والإقليمية، كما يمكن دراسة العلاقة بين الوساطة وأدوات القوة الناعمة الأخرى مثل الإعلام والاقتصاد، وتحليل مدى إسهام هذه الأدوات في تعزيز موقف الدول الصغيرة على المسرح الدولي. إضافة إلى ذلك، يُستحسن إجراء مقارنات مع تجارب وساطة لدول صغيرة أخرى لتحديد عوامل النجاح والقيود المشتركة، بما يسهم في تطوير أنموذج أكاديمي شامل لفهم دور الوساطة كأداة استراتيجية في السياسة الخارجية.

Acknowledgments
Funding statement: No funding available.
Conflict of interest statement: The author declares no conflict of interest.

قائمة المصادر:

أبو صليب، فيصل مخيط. 2020. "دور الوساطة في سياسة الكويت الخارجية (1961–2019)". *حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية* 40, عدد 548. (يونيو).
https://doi.org/10.34120/aass.v40i548.1231

أحمد، هويدا شوقي. 2015. *دور الدين في السياسة الخارجية مع التطبيق على السعودية وتركيا*. القاهرة: المكتب العربي للمعارف.

الابراهيم، حسن علي. 1982. *الدول الصغيرة والنظام الدولي: الكويت والخليج*. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية.

القحطاني، مطلق بن ماجد، و دانه بنت منصور ال ثاني. 2021. "سياسة دولة قطر وتجربتها في الوساطه وتسوية المنازعات." *سياسات عربية* 9, عدد 51. (يوليو): 7–22.
https://siyasatarabiya.dohainstitute.org/ar/issue051/Pages/Siyassat51-2021-Qahtani-AlThani.pdf

الجزيرة نت. 2025أ. "أزمة الكونغو الديمقراطية.. حروب أهلية متجددة وصراعات عابرة للحدود". 2 فبراير, 2025.
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2025/2/2/أزمة-الكونغو-الديمقراطية-حروب-أهلية/

الجزيرة نت. 2025ب. "جهود قطر تنجح في دفع الكونغو وحركة إم ٢٣ لاتفاق سلام". 21 يوليو، 2025.
https://www.aljazeera.net/news/2025/7/21/قبلتها-الأطراف-وأشاد-بها-المراقبون/

الجزيرة نت. 2025ج. "بين واشنطن والدوحة.. كيف تم التوصل لوقف إطلاق النار بين إسرائيل وإيران؟". 24 يونيو، 2025.
https://www.aljazeera.net/news/2025/6/24/بين-واشنطن-والدوحة-كيف-تم-التوصل/

الجزيرة نت. 2010. "أمير قطر يتفقد جنوب لبنان". 31 يوليو, 2010.
https://www.aljazeera.net/news/2010/7/31/أمير-قطر-يتفقد-جنوب-لبنان

الجزيرة نت. 2008. "انتخاب سليمان رئيساً للبنان وسط حضور عربي ودولي كبير". 25 مايو، 2008.
https://www.aljazeera.net/news/2008/5/25/انتخاب-سليمان-رئيسا-للبنان-وسط-حضور

الجندي، عبدالوهاب. 2025. "إيران تبدأ عملية بشائر الفتح باستهداف القواعد الأمريكية في دول الخليج...هجوم صاروخي يستهدف "العديد"..وقطر تؤكد نحتفظ بحق الرد". اليوم السابع. 23 يونيو، 2025.
https://www.youm7.com/story/2025/6/23/إيران-تبدأ-عملية-بشائر-الفتح-باستهداف-القواعد-الأمريكية-في-دول/7032018

الدستور الدائم لدولة قطر. 2024. الطبعة الاولى. الدوحة: وزارة العدل.
https://www.gco.gov.qa/wp-content/uploads/2024/11/permanent_constitution_state_qatar.pdf

الزوري، عماد. 2025. "الأسد الصاعد هجوم إسرائيلي على إيران بحمولة دينية". الجزيرة نت. 17 يونيو، 2025.
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2025/6/17/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A7%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A

الكعود، اياد خلف عمر. 2016. "استراتيجية القوة الناعمة ودورها في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية." رسالة ماجستير.، جامعة الشرق الأوسط /كلية الاداب والعلوم.
https://meu.edu.jo/libraryTheses/586b52ba0d945_1.pdf

المطيري، ناصر خميس. 2017. *الكويت ودبلوماسية الوساطة: دراسة قانونية سياسية تاريخية*. الكويت: منشورات ذات السلاسل.

عبد الواحد، أثير ناظم. 2010. "دور السياسة الخارجية القطرية في ظل الأزمات العربية والإقليمية". *مجلة دراسات دولية*، العدد 43 (يناير): 117–130.
https://jcis.uobaghdad.edu.iq/index.php/politics/article/view/181/151 .

عزم، أحمد جميل. 2024. "قطر وتداعيات حرب ما بعد 7 تشرين الأول/ أكتوبر: بين إدارة الصراع وحله". مؤسسة الدراسات الفلسطينية. 21 يناير, 2024.
https://www.palestine-studies.org/ar/node/1655085

عاشور، محمود. 2024. "الوساطة الإقليمية بين المقاومة وإسرائيل: الدور والفاعلية والدلالات (مصر وقطر)." *قضايا ونظرات*، العدد.33 (ابريل): 122–130.
https://icprespective.com/wp-content/uploads/2025/01/%D9%82%D8%B6%D8%A7%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D9%86%D8%B8%D8%B1%D8%A7%D8%AA-33.pdf

محمد، طارق عبد الوهاب احمد. 2024. "سياسة قطر الخارجية استثمار في القوة الناعمة (1995–2017)". *مجلة العمارة والفنون والعلوم الإنسانية*, العدد.48 (نوفمبر): 815–834.
https://search.mandumah.com/Record/1515557

مركز برق للأبحاث والدراسات. 2025. "الوساطة القطرية المنطلقات والإنجازات". 22 تشرين الاول, 2025.
https://barq-rs.com/qatar/

ناي، جوزيف. 2007. *القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية*. ترجمة محمد البجيرمي. الرياض: العبيكان.

نعيم، نايري عبدالله. 2025. "دبلوماسية الوساطة القطرية.. الفرص والتحديات". *مجلة دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية* 53، العدد.3 (اكتوبر): 7476.
https://doi.org/10.35516/Hum.2025.7476

List of References:

Abdelwahid, Athir Nadhim. 2010. "The role of Qatari foreign policy in the context of Arab and regional crises". *Journal of International Studies*, no.43 (January): 117–130. https://jcis.uobaghdad.edu.iq/index.php/politics/article/view/181/151 (in Arabic).

Abu Sulaib, Faisal Mukhit. 2020. "The Role of Mediation in Kuwait's Foreign Policy (1961–2019)". *Annals of Arts and Social Sciences* 40, no.548 (June). https://doi.org/10.34120/aass.v40i548.1231 (in Arabic).

Ahmed, Howaida Shawqi. 2015. *The Role of Religion in Foreign Policy: With Application to Saudi Arabia and Turkey*. Cairo: Arab Bureau of Knowledge. (in Arabic)

Al-Mutairi, Nasser Khames. 2017. *Kuwait and Mediation Diplomacy: A Legal, Political, and Historical Study*. Kuwait: That Al-Salasil Publications. (in Arabic)

Al-Qahtani, Mutlaq bin Majid, and Danah bint Mansour Al Thani. 2021. "The State of Qatar's Policy and Its Experience in Mediation and Dispute Resolution." *Arab Policies* 9, no.51 (July): 7–22. https://siyasatarabiya.dohainstitute.org/ar/issue051/Pages/Siyassat51-2021-Qahtani-AlThani.pdf (in Arabic).

Al-Ibrahim, Hassan Ali. 1982. *Small States and the International System: Kuwait and the Gulf*. Beirut: Arab Research Foundation. (in Arabic)

Al-Jazeera Net. 2008. Suleiman elected President of Lebanon amid a large Arab and international presence. 25 May, 2008. https://www.aljazeera.net/news/2008/5/25/انتخاب-سليمان-رئيسا-للبنان-وسط-حضور (in Arabic).

Al-Jazeera Net. 2010. Emir of Qatar inspects southern Lebanon. 31 July, 2010. https://www.aljazeera.net/news/2010/7/31/أمير-قطر-يتفقد-جنوب-لبنان (in Arabic).

Al-Jazeera Net. 2025a. "Democratic Republic of Congo crisis: Renewed civil wars and cross-border conflicts." 2 February, 2025. https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2025/2/2/أزمة-الكونغو-الديمقراطية-حروب-أهلية (in Arabic).

Al-Jazeera Net. 2025b. "Qatar's efforts succeed in pushing Congo and M23 movement to a peace agreement." 21 July, 2025. https://www.aljazeera.net/news/2025/7/21/قبلتها-الأطراف-وأشاد-بها-المراقبون (in Arabic).

Al-Jazeera Net. 2025c. "Between Washington and Doha: How a ceasefire between Israel and Iran was reached." 24 June, 2025. https://www.aljazeera.net/news/2025/6/24/بين-واشنطن-والدوحة-كيف-تم-التوصل (in Arabic).

Al-Kaoud, Eyad Omar. 2016. "Soft power strategy and its role in achieving U.S. foreign policy objectives in the Arab region." Master's Thesis, Middle East University/College of Arts and Sciences. https://meu.edu.jo/libraryTheses/586b52ba0d945_1.pdf (in Arabic).

Alzouri, Emad. 2025. "The Rising Assad": Israeli attack on Iran with a religious load. Al Jazeera net. 17 June, 2025. https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2025/6/17/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A7%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A (in Arabic).

Aljunddi, Abdulwahab. 2025. "Iran launches "Bashayer Al-Fath" operation targeting U.S. bases in the Gulf". Youm 7. 23 June, 2025. https://www.youm7.com/story/2025/6/23/إيران-تبدأ-عملية-بشائر-الفتح-باستهداف-القواعد-الأمريكية-في-دول/7032018 (in Arabic).

Ashur, Mahmoud. 2024. "Regional mediation between the Resistance and Israel: Role, effectiveness, and implications (Egypt and Qatar)." *Qadaya wa Nazarat*, no.33(April):122-130. https://icprespective.com/wp-content/uploads/2025/01/%D9%82%D8%B6%D8%A7%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D9%86%D8%B8%D8%B1%D8%A7%D8%AA-33.pdf (in Arabic).

Azm, Ahmad Jamil. 2024. "Qatar and the consequences of the post-October 7 war: Between conflict management and resolution". Palestine Studies Center. https://www.palestine-studies.org/ar/node/1655085 (in Arabic).

Bariq Center for Research and Studies. 2025. "Qatari mediation: Foundations and achievements." 22 October, 2025. (in Arabic). https://barq-rs.com/qatar/

The Permanent Constitution of the State of Qatar. 2024. First edition, AlDuha: Ministry of Justice.https://www.gco.gov.qa/wp-content/uploads/2024/11/permanent_constitution_state_qatar.pdf (in Arabic).

Mohammed, Tarek Abid Alwahab. 2024. "Qatar's foreign policy: Investment in soft power (1995–2017)." *Journal of Architecture, Arts and Humanities*, no.48 (November): 815-834.https://search.mandumah.com/Record/1515557 (in Arabic).

Nai, Joseph. 2007. *Soft power as a tool for success in international politics*. Translated by Mohammed Al-Bujairmi. Riyadh: AlObikan. (in Arabic)

Naeem, Nairy Abdallah. 2025. "Qatari mediation diplomacy: Opportunities and challenges." *Journal of Humanities and Social Sciences* 53, no.3 (October):7476. https://doi.org/10.35516/Hum.2025.7476 (in Arabic).